الوقف التعليمي في الجمهورية العربية السورية بين الأمس واليوم

د. هلا المالح
محاسب قانوني سوري
مدقق شرعي

دور الأوقاف الإسلامية مميز في الحياة الإسلامية عبر التاريخ والحضارة الإسلامية، وإن المتتبع للتاريخ يقف معجبًا بما كانت تسديه الأوقاف من أعمال جليلة في شتى شؤون الحياة الإنسانية. وللأوقاف دور عظيم في الحضارة الإسلامية فيما يتعلق بتطور العلم والثقافة والأدب، وذلك من خلال الكتاتيب والمدارس والمعاهد والكليات والجامعات والمكتبات.

حدث تطور كبير في إدارة الأوقاف في العصر الأموي، فبعد أن كان الواقفون يقومون بأنفسهم على أوقافهم ويشرفون على رعايتها وإدارتها، قامت الدولة الأموية بإنشاء هيئات خاصة للإشراف عليها، وأحدثت ديوانًا مستقلاً لتسجيلها. وفي عهد العباسيين أصبحت للأوقاف إدارة خاصة مستقلة عن القضاء يقوم عليها رئيس يسمى صدر الوقوف وواكب هذا التطور الإداري جهد علمي لضبط أحكام الوقف وطرق التصرف فيه ولحماية أملاكه من الضياع فخصه الفقهاء بمؤلفات خاصة وأفردوا له فصولاً واسعة في مدونات الفقه الكبرى[1].

أكملت الدولة العثمانية تنظيم العقارات الوقفية. وأنشأت للإشراف على إدارة الوقف سلطة قضائية يتولاها القاضي الشرعي، وهي تتعلق بإصدار الحجة الوقفية وتعيين المتولي وتطبيق شروط الواقف. وسلطة إدارية تتبع الدولة، تتعلق بوضع الأنظمة الخاصة بعقارات الأوقاف وضبط الواردات منها. ووضعت قانونًا لنظارة الأوقاف حدد: أنظمة الرقابة على أموال الأوقاف، استيفاء الرسوم، عقود الإجارة، وأصول معاملات استبدال العقارات الوقفية.

الوقف التعليمي في الجمهورية العربية السورية بين الأمس واليوم

يعهد للدولة والمجتمع بمسؤوليات التعليم في جميع مستوياته, وقد أثبتت صيغة الوقف كمصدر أساسي للتمويل الذاتي أنها أكثر الصيغ ملاءمة للمؤسسات التعليمية من حيث الاستمرار في أداء مهام التعليم دون تأثر كبير بالتقلبات والأزمات الطارئة, كما أنها تتيح الاستقلال في البحث والحرية في الفكر.

1 الصديقي، سحر، أثر الوقف الإسلامي في الحياة العلمية في المدينة المنورة، ص.4.

وما زالت الدلائل تشير إلى أن نظام الوقف يحمل بداخله عوامل بقائه وإمكانات تجديده وتفعيله في المجال التعليمي على وجه الخصوص؛ تاريخًا وحاضرًا. وتؤكد المصادر التاريخية المكانة المتقدمة التي احتلتها علوم الطب والهندسة والفلك والفيزياء والجبر في اهتمامات مؤسسي الأوقاف في سياق السعي من أجل تطوير العلوم وتقدم المجتمع, إلى جانب أصناف العلوم والآداب والفلسفات الأخرى. ونسجل شاهدًا حضاريًا على دور الأوقاف في مجال التعليم والثقافة الإسلامية؛ حيث ظهر دور بارز ومميز للأوقاف في الحياة العلمية والثقافية أكدته المؤلفات في الحضارة الإسلامية والوقف، نذكر من ذلك: (اتخذ المسلمون في بداية أمرهم وعهودهم الأولى المساجد معاهد للتعليم فكانت جماعة المسجد المشرفة على الوقف تتكفل بأرزاق ومعاش المعلمين عن طريق الوقف)[1].

شمل الوقف الإسلامي جميع الأراضي التي وجد فيها المسلمون فلم تكن له حدود جغرافية، ويؤكد هذا الانتشار د. السباعي في قوله[2]: (أما المدارس وهي التي قامت على الأوقاف الكثيرة التي تبرع بها الأغنياء من قادة وعلماء وتجار وملوك وأمراء، فقد بلغت من الكثرة حداً بالغًا، وحسبك أن تعلم أنه لم تخل مدينة ولا قرية في طول العالم الإسلامي وعرضه، من مدارس متعددة يُعلم فيها عشرات من المعلمين المدرسين. ومما يذكر في تاريخ أبي القاسم البلخي، أنه كان له كُتّاب (مدرسة) يتعلم به ثلاثة آلاف تلميذ، وكان كُتابه فسيحًا جداً بحيث يحتاج إلى أن يركب حماراً ليتردد بين طلابه والإشراف عليهم. ويقول الأستاذ التجكاني: زخر العالم الإسلامي بالأوقاف المرتبطة بالتعليم من أقصاه إلى أقصاه، لحدّ أن الرحالة ابن جبر ينصح طلبة المغرب بالرحلة إلى دمشق؛ حيث يتوفر للطلبة من الوقف كل شيء فيقول: (أما الشأن بدمشق أمر عجيب.. فمن شاء الفلاح من نشأة مغربنا فليرحل إلى دمشق ويتغرب في طلب العلم.. فهذا المشرق بابه مفتوح لذلك، فادخل أيها المجتهد بسلام).

أوقف نور الدين زنكي كثيراً من كتب الطب على بيمارستان دمشق، كما أوقف الطبيب عبد الرحيم علي الداخور داره في دمشق مدرسة للطب، وقد ذكر ابن بطوطة في رحلته أن مدرسة ابن عمر في شمال دمشق موقوفة على من أراد أن يتعلم القرآن الكريم من الشيوخ والكهول، وتجرى لهم ولمن يعلمهم كفايتهم من المآكل والملابس. ووصف ابن جبير في رحلته لدمشق: "وللأيتام من الصبيان محضرة كبيرة

1 النتشه، رفيق شاكر. د. إسماعيل أحمد ياغي، د. عبدالفتاح أبو علّية. تاريخ مدينة القدس. الرياض: (دار الكرمل بعمان الأردن) 1984.

2 الناهي، د. صلاح. مؤسسة الوقف ومصالح الأقليات الإسلامية. ندوة مؤسسة الأوقاف المملكة المغربية 1403هـ.

بالبلد لها وقف كبير يأخذ منه المعلم ما يقوم به، وينفق منه على الصبيان ما يقوم بهم وبكسوتهم"، وبنى جمال الدين عبد الله بن محمد بن عيسى التدمري مدرسة بدمشق أوقفها على الحنابلة، وبنى عثمان بن صلاح الدين الأيوبي المدرسة العزيزية بدمشق ووقف عليها الأوقاف وأوقف إبراهيم باشا بن عبد المنان أملاكه وعقاراته على تدريس الفقه بدمشق[1].

واشتهر عهد العادل نور الدين محمود بن زنكي بإقامة المنشآت والمرافق العامة، وتموينها عن طريق الأوقاف الدارّة عليها، وأقام نور الدين بدمشق داراً للحديث، ووقف عليها وعلى من بها من المشتغلين، الوقوف الكثيرة، ويعد أول من بنى داراً للحديث في الإسلام، كما بنى أيضاً في كثير من بلاده مكاتب للأيتام، وأجرى عليهم وعلى معلميهم الجرايات الوافرة، وبنى أيضاً مساجد كثيرة، ووقف عليها وعلى من يقرأ بها القرآن أوقافاً كثيرة[2]. وأنشأ في سورية وحدها أربعة عشر معهداً منها ستة في دمشق وأربعة في حلب واثنان في حماة واثنان في حمص وواحد في بعلبك. ومن هذه المدارس المدرسة النوريّة، وقد قال عنها الرحالة ابن جبير "من أحسن مدارس الدنيا مظهراً مدرسة نور الدين وهي قصر من القصور الأنيقة ينصب فيه الماء وسط نهر عظيم ثم يمتد الماء في ساقية مستطيلة إلى أن يقع في صهريجٍ كبير وسط الدار فتحار الأبصار في حسن ذلك المنظر". وفيه قاعة المحاضرات والمسجد وغرفة للمدرسين واستراحتهم وبيت خاص يسكنه رئيس المدرسين مع عائلته ومساكن للطلاب ولخدم المدرسة وقاعة الطعام ومطبخ ومخزن البقول والمواد المختلفة ومثل هذه المدرسة مدارس الشعبانية والعثمانية والخسروية في حلب وأنشأ صلاح الدين الأيوبي المدارس في جميع المدن في مصر ودمشق والموصل وبيت المقدس[3].

وللمعاهد والمنشآت الوقفية التعليمية أنواع كثيرة أهمها : دور القرآن؛ وهي مخصصة لإقراء القرآن الكريم وتعليمه، ومنها في دمشق دار القرآن الدلامية بالصالحية، ودور الحديث؛ وهي مخصصة لرواية الحديث وتعليمه ودرايته، ومن أهمها في دمشق: دار الحديث النورية، التي أقام فيها حافظ عصره ومؤرخه ابن عساكر، ومنها دار الحديث الأشرفية التي وقفها الملك الأشرف الأيوبي، وشرط أن يكون شيخها أعلم أهل عصره بالحديث رواية ودراية، فكان ممن تولّى مشيختها ابن الصلاح والنووي والمزي وغيرهم. ودور مشتركة للقرآن والحديث؛ ومنها في دمشق دار القرآن والحديث التنكزية. والمدارس الخاصة للفقهاء؛

1 الحيدري، حمد بن إبراهيم، مجالات الوقف ومصارفه في القديم والحديث، ندوة الوقف في الشريعة الإسلامية ومجالاته، ص. 84-86.
2 عبد السلام، أحمد بن صالح، تاريخ الوقف عند المسلمين وغيرهم، ندوة الوقف في الشريعة الإسلامية ومجالاته، ص. 59.
3 الصالح، محمد بن أحمد، الوقف الخيري وتميزه عن الوقف الأهلي، ندوة الوقف في الشريعة الإسلامية ومجالاته، ص 91.

منها مدارس خاصة لمذهب معين، كالنورية الحنفية, والعادلية الشافعية، ويذكر النعيمي أنه كان في دمشق وحدها ثلاث وستون مدرسة للشافعية واثنتان وخمسون للحنفية[1].

وفي حلب[2]: بلغ عدد المدارس الإسلامية المؤسسة منذ القرن السادس الهجري حتى عام ٢٠٠٩م (١٠٦) مدرسة، بعض هذه المدارس أسست لتدريس المذهب الشافعي، وبعضها لتدريس المذهب الحنفي، ومنها لتدريس المذهبين، وقلة منها تدرس المذهب الحنبلي أو المالكي، بعض هذه المدارس تدرس القرآن الكريم فقط أو السنة النبوية فقط، أو كلا الأمرين، وهناك بعض المدارس قد درست بعض العلوم الأخرى كالنحو والمنطق، بالإضافة إلى بعض العلوم الإسلامية. وفي القرنين الأخيرين أصبحت أكثر المدارس تدرس كافة العلوم الإسلامية من عقيدة وتفسير وحديث وفقه. كما بدأ تدريس المواد الكونية كعلم الرياضيات والكيمياء واللغة الأجنبية وغيرها في المدارس الإسلامية منذ عام (١٣٦١هـ، ١٩٤٢م) في المدرسة الخسروية. وقد كثر إنشاء المدارس الإسلامية في القرنين السادس والسابع الهجري فقد بلغت (٤٤) مدرسة، وهذا كله في زمن الدولة الأيوبية وأوائل حكم الدولة المملوكية.

بينما قل عدد المدارس المنشأة في القرن الحادي عشر الهجري؛ فقد بلغت مدرسة واحدة، وكذلك في القرن العاشر الهجري فقد بلغت مدرستين فقط، وهذا يرجع إلى عدم الاستقرار السياسي الذي بدأ باجتياح التتار على بلاد الشام في القرن التاسع الهجري، مما أدى للتراجع العلمي بسبب خراب ودمار الكثير من المدارس؛ وذلك عند حدوث الفتن والحروب والإعداد لها. وقد بلغت أوقاف المدرسة الخسروية نحو (٣٠٠) عقارٍ، وهي أعلى نسبة في العقارات الوقفية في حلب، وللمدرسة الرضائية المشهورة بالعثمانية نحو (١٢٥) عقاراً؛ وفيها (١٨) حجة وقفية؛ وهذه المدرسة لا نظير لها في بلاد الشام؛ وكثير من البلاد الإسلامية، والمدرسة الأحمدية وقف عليها نحو (١٢٠) عقاراً، وهذه الأوقاف إن دلت على شيء فإنما تدل على كثرة الأوقاف في مدينة حلب.

وفي حمص[3]: وجدنا أنه في عام ١٩٣٩م كان يوجد مدرسة ابتدائية باسم المدرسة الخالدية للعلوم الشرعية الإسلامية، وفي عهد الاستعمار الفرنسي نشطت حركة المدارس الشرعية الخاصة، فاجتذبت كثيراً من تلاميذ حمص، ومعظم القرى، وذلك لتوفر الأقسام الداخلية الليلية فيها، وهذا ما يفسر تفوق

1 الخطيب الحسني، عبد القادر، نظام الوقف في الإسلام بين الماضي والحاضر، محاضرة.
2 أسود، محمد عبد الرزاق، 2009، المدارس الإسلامية وأوقافها بحلب منذ القرن السادس الهجري حتى اليوم، بحث مقدم للمؤتمر الدولي عن الأوقاف.
3 موقع eSyri، رابط.

المدارس الخاصة على المدارس الرسمية، وفي إحصاء عام ١٩٤٥ ورود اسم مدرسة العلوم الشرعية للذكور في الإحصائية، حيث بلغ عدد طلابها ٣٤ طالبًا، وقد ارتفع عدد طلابها في عام ١٩٥٠ إلى ٩٧ طالبًا، وفي الإحصاء الذي تم بعد عام ١٩٥١ في المتوسطة الشرعية الحلقة الأولى، وصل عدد الطلاب ١٠٩ طلاب، وفي المعهد العربي الإسلامي وصل عدد الطلاب إلى ٥٢٣ طالبًا.

تؤكد الأمثلة القليلة التي ذكرناها الدور الإيجابي للأوقاف الإسلامية في العملية التعليمية، التي ازدهرت بها مدن وقرى سورية. ولوحظ أنها كانت شاملة وعامة لكل محتاج إليها من طلبة العلم من جميع الأنحاء كما كان يستفيد منها الأساتذة والعلماء والأئمة الذين يأنفون أخذ المال من الناس والحكام والأمراء حتى لا يتهموا في دينهم وعلمهم. وقد رأينا أن الأوقاف لم تحصر على تخصص واحد بل رأينا المدارس تهتم بمعظم العلوم والفنون والدراسات التي تخدم المجتمع مع التركيز على العلم الشرعي والعلوم الأخرى.

تبلور في الواقع السوري الحالي بشأن الوقف التعليمي اتجاهان:

أولهما: يهدف إلى مواصلة العمل بنظام الوقف المدار من قبل وزارة الأوقاف، والمحافظة على إسهامه في المجال التعليمي, مع إدخال بعض الإصلاحات الجزئية التي توفر له قدراً أعلى من الفاعلية وحسن الأداء بعد تدهور مر عليه بفعل عصور الانحطاط التي مر بها المسلمون نتيجة الاحتلال الفرنسي وما تلاه من فساد.

والثاني: أخذ صفة تفاوضية بين القوى الاجتماعية والتيارات السياسية, وعبرت عنه القوانين الخاصة بالجمعيات والمؤسسات الأهلية الحديثة, فيما يخص تحديد علاقتها بالأوقاف والهبات وتقديم الخدمات التعليمية في سياق منفصل عن السياق التقليدي السابق. من خلال إشراف مشترك بين عدة وزارات؛ وزارة الأوقاف فيما يخص التعليم الشرعي، ووزارة التعليم العالي فيما يخص التعليم العالي، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فيما يخص الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي أوقف الواقفون عليها أوقافهم.

نرى ذلك بوضوح من خلال دراسة الأوقاف التعليمية السورية والتي تتضمن التعليم الشرعي الذي بقي في سورية واحداً من أبرز مجالات التعليم الأهلي غير الربحي، حيث بلغ عدد الأوقاف التعليمية في الآونة الأخيرة أكثر من (٥٠) مدرسة ومعهداً ومعهداً متوسطًا وجامعة، تتبع إداريًا إلى وزارة الأوقاف

وفي عام ٢٠٠٩ أصبح تمويل الثانويات والمعاهد الشرعية يدخل إلى صندوق دعم التعليم الشرعي في وزارة الأوقاف التي تقوم بتمويل جزء يسير من نفقاتها وتسمح للتبرعات والصدقات أن تغطي باقي تمويلها ولازال المتبرعون يدعمون هذا النوع من التعليم في سورية.

وتحدد وزارة الأوقاف مناهج العلوم الشرعية فيها فضلاً عن تلقي الطالب في الثانويات مواد التعليم الثانوي الأدبي[1]. المعتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم السورية. وقد أضافت وزارة الأوقاف بموجب القرار ١١٨١ الصادر في عام ٢٠٢٥ مواد التعليم الثانوي العلمي إلى التعليم الشرعي بعد طول انتظار حيث ماطل بذلك النظام البائد مع إلحاح الطلب الشعبي عليه.

كما تشرف وزارة التعليم العالي على الشؤون التعليمية الخاصة بالمعاهد المتوسطة والجامعات منذ عام ٢٠١١م

ولا بد ختامًا من التنويه لأمر هام حيث نجد في سورية اليوم كثيراً من المتبرعين يبحثون عن جراية صدقتهم من خلال الوقف على الجمعيات التعليمية التي تتبع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، أو من خلال تبرعهم بإنشاء مشاريع استثمارية على أراض وقفية يعود ريعها لتمويل الوقف التعليمي، متبعين بذلك دروس نظام الوقف التي يكشف عنها تراث الأمة العظيم في مجال الوقف التعليمي، لكنهم يقفونها على جمعيات تخضع إدارياً لوزارة الشؤون الاجتماعية وبشروط وقف لا يوجد في هذه الوزارة من يمكن أن يتابع شروط وقفهم، لعدم الاختصاص، فيضيع بذلك مقصد هام من مقاصد الوقف الذي يشكل نموذجًا استرشادياً يساعد مع فعاليات أخرى في بناء مجتمع مدني حقيقي.

1 سورية، التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2005، التعليم والتنمية البشرية، نحو كفاءة أفضل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة تخطيط الدولة، ص 82-83.